التكافل الدولية تحقق أرباحا بقيمة ١,٦٥ مليون دينار لعام ٢٠٢٤

اعتمد مجلس إدارة شركة التكافل الدولية ش.م.ب (رمز التداول: TAKAFUL) نتائج الشركة المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

النتائج المالية للأشهر الثلاثة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

بلغ صافي الربح العائد على المساهمين ٤٢٩ ألف دينار بحريني لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنةً بصافي ربح قدره ٢٦٤ ألف دينار بحريني لنفس الفترة من العام السابق بزيادة نسبتها ٦٢٪. وبلغ العائد للسهم ٥,٠٥ فلوس لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بـ٣,١١ فلوس للسهم لنفس الفترة من العام السابق.

كما بلغ الدخل الشامل العائد إلى المساهمين ٢٠١ ألف دينار بحريني خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مقارنة بدخل شامل قدره ٥٤٨ ألف دينار بحريني لنفس الفترة من العام السابق بانخفاض نسبته ٦٣٪.

وبلغ إجمالي أرباح الشركة ٤٨٧ ألف دينار بحريني خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤م مقارنة بـ٣٦٣ ألف دينار بحريني لنفس الفترة من العام السابق بزيادة نسبتها ٣٤٪ وذلك نظراً إلى تحسن أداء صندوق المساهمين الذي حقق ربحاً قدره ٤٢٩ ألف دينار بحريني خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤م مقارنة بربح قدره ٢٦٤ ألف دينار بحريني لنفس الفترة من العام السابق بزيادة نسبتها ٦٢٪، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الدخل من الاستثمارات. أما صندوق المشاركين فحقق فائضاً قدره ٥٨ ألف دينار بحريني في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤ مقارنة بفائض قدره ٩٩ ألف دينار بحريني لنفس الفترة من العام السابق بانخفاض نسبته ٤١٪، ويعزى هذا الانخفاض في أداء صندوقي التكافل إلى ارتفاع مخصصات المطالبات المتحققة.

كما بلغت اشتراكات التكافل المثبتة ٦,٧٧٤ ملايين دينار بحريني خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤م مقارنة بـ٦,١٥٩ ملايين دينار بحريني لنفس الفترة من العام السابق بزيادة نسبتها ١٠٪. وبلغت تكاليف التكافل المتكبدة ٥,٠٨٨ ملايين دينار بحريني خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤م مقارنة بـ٦,٤٨٩ ملايين دينار بحريني خلال نفس الفترة من العام السابق بانخفاض نسبته ٢١,٦٪.

النتائج المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

أما بالنسبة إلى نتائج السنة الكاملة فقد بلغ صافي الربح العائد على المساهمين ١,٣٣٤ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مقارنةً بصافي ربح قدره ٩٣٧ ألف دينار بحريني في العام السابق وذلك بزيادة نسبتها ٤٢٪. وبلغ العائد للسهم ١٥,٧ فلسا مقارنة بـ١١,٠٣ فلسا للسهم في العام السابق.

○ إبراهيم الريس.

كما بلغ الدخل الشامل العائد إلى المساهمين للعام ١,٢٣١ مليون دينار بحريني مقارنة بدخل شامل قدره ٩٦٩ ألف دينار بحريني في العام السابق بزيادة نسبتها ٢٧٪.

وبلغ إجمالي أرباح الشركة ١,٦٥ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مقارنة بإجمالي ربح قدره ١,٥١٣ مليون دينار بحريني في العام السابق بزيادة نسبتها ٩٪ وذلك ناتج عن تحسن أداء صندوق المساهمين الذي حقق ربحاً قدره ١,٣٣٤ مليون دينار بحريني في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مقارنة بربح قدره ٩٣٧ ألف دينار بحريني خلال العام السابق

○ عصام محمد الأنصاري.

بزيادة نسبتها ٤٢٪، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الدخل من الاستثمارات. أما صندوق المشاركين فحقق فائضاً قدره ٣١٥ ألف دينار بحريني في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مقارنة بفائض قدره ٥٧٥ ألف دينار بحريني خلال العام السابق، بانخفاض نسبته ٤٥٪، ويعزى هذا الانخفاض في أداء صندوقي التكافل إلى ارتفاع مخصصات المطالبات المتعلقة بالأمطار الغزيرة في شهر أبريل ٢٠٢٤ بالإضافة إلى تضخم أسعار المطالبات الصحية، التي قامت الشركة باتخاذ الاجراءات الاكتتابية اللازمة لمعالجتها.

كما بلغت اشتراكات التكافل المثبتة ٢٥,٩٨١ مليون دينار بحريني خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مقارنة بـ٢٤,٣٦٣ مليون دينار بحريني في العام السابق بزيادة نسبتها ٧٪. وبلغت تكاليف التكافل المتكبدة ٢٢,٦٢٤ مليون دينار بحريني خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مقارنة بـ٢٠,٥٥١ مليون دينار بحريني خلال العام السابق بزيادة نسبتها ١٠٪.

وبلغ مجموع حقوق الملكية العائد إلى المساهمين ١٢,٦٨ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مقارنةً بـ١٢,٠٨٦ مليون دينار بحريني في العام السابق بزيادة نسبتها ٥٪.

كما بلغ إجمالي أصول الشركة ٤٣,٨٣٣ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مقارنة بـ٤١,٥٨٩ مليون دينار بحريني في العام السابق، بزيادة نسبتها ٥٪.

تصريح رئيس مجلس الإدارة

وعلى هامش البيانات المالية صرح إبراهيم الريس رئيس مجلس الإدارة مبينا أن النتائج المالية للشركة لعام ٢٠٢٤ جاءت وفق التصورات المالية التي اعتمدها مجلس الإدارة، وأن الشركة استطاعت أن تحقق نمواً جيداً في الدخل من عمليات الاستثمار التي شهدت تحسناً ملحوظاً في أداء قائمة المساهمين، حيث أثمرت السياسات الاستثمارية التي انتهجتها الشركة في تحسين الدخل؛ فقد أدى التحول في محفظة أسهم الأموال المالية المدرجة وكذلك التركيز على الاستثمار المنضبط في الصكوك الإسلامية في تحقيق الاستفادة الكاملة من إدارة النقد.

وبالتوازي مع الإنجازات المالية تم تأسيس لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمستدامة (ESG) بنجاح في العام الماضي، ما يُعد خطوة مهمة نحو تعزيز الالتزام بالاستدامة والحوكمة الرشيدة. هذا العام، يسرنا أن نعلن إصدار التقرير الشامل الأول في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمستدامة لعام ٢٠٢٤، الذي سيتناول النتائج التي حققتها الشركة في مجال الاستدامة. وعلى مدار العام الماضي، قام فريق العمل بالشركة بتنفيذ وتعزيز عدد من المبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة، مع التركيز الواضح على تحقيق تأثير إيجابي طويل الأمد جنبًا إلى جنب مع النمو المالي المستمر.

وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن المجلس قرر رفع توصية للجمعية العمومية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ١٢,٥٪ من رأس المال المدفوع، أي ما يعادل ١٢,٥ فلسا للسهم بمجموع ١,٠٦٢,٥٠٠ دينار بحريني، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي والمساهمين في اجتماع الجمعية العمومية القادم.

تصريح الرئيس التنفيذي

من جانبه، علق عصام محمد الأنصاري الرئيس التنفيذي على النتائج المالية للشركة، موضحاً أن هذه النتائج تعكس قدرة الشركة على تحقيق الاستقرار المالي رغم التحديات التي يشهدها سوق التأمين. وأشار إلى أن الشركة تمكنت من الحفاظ على التصنيف الائتماني بدرجة A- مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة التصنيف العالمية AM Best، ما يضعها في مقدمة شركات التكافل المصنفة محلياً، مُعبراً عن تقديره للجهود المبذولة من قبل فريق العمل، الذين كان لهم دور رئيسي في تحقيق هذا النجاح.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد السيد الأنصاري أن الشركة قد عقدت العديد من الشراكات الاستراتيجية المهمة حيث تسهم هذه الشراكات في تعزيز مكانة التكافل الدولية في السوق. كما أشار إلى إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للشركة، الذي يمثل خطوة مهمة في مسيرة التحول الرقمي المستمر، ما يسهم في تحسين تجربة العملاء وتسهيل تقديم الخدمات.

وفي الختام، أكد أن الشركة تواصل تعزيز مكانتها في السوق من خلال الشراكات الاستراتيجية والتطورات الرقمية، مع التزامها المستمر بدعم النمو والابتكار والاستدامة، وتعزيز القيمة لجميع أصحاب المصلحة.

الكوهجي: أكثر من ٢ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين البحرين والهند

غرفة البحرين تنظم ملتقى التواصل التجاري مع الهند في بنغلور

في إطار زيارة الوفد التجاري البحريني لجمهورية الهند نظمت غرفة تجارة وصناعة البحرين ملتقى التواصل التجاري البحريني الهندي في مدينة بنغلور، بحضور نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين من كلا البلدين.

وأكد محمد عبدالجبار الكوهجي النائب الثاني لرئيس الغرفة رئيس الوفد التجاري البحريني في الهند أن العلاقات البحرينية الهندية تمتد عقودا طويلة وتشكل نموذجًا ناجحًا في التعاون الاقتصادي، مشيرًا إلى أن هذا الملتقى يعكس التزام البحرين بتعزيز شراكاتها الاقتصادية مع الهند، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات.

وشهد الملتقى حضور عبدالرحمن محمد القعود سفير مملكة البحرين لدى جمهورية الهند إلى جانب عدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة، منهم يوسف صلاح الدين، وعبدالوهاب يوسف الحواج، وأحمد يوسف علي، بالإضافة إلى نخبة من رجال الأعمال من البلدين الصديقين.

وخلال الملتقى تمت مناقشة سبل تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، حيث تم استعراض أبرز مؤشرات التبادل التجاري بين البحرين والهند، التي تجاوزت ٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، مع إمكانية مضاعفة هذا الرقم من خلال استثمار الفرص غير المستغلة في عدة قطاعات رئيسية.

واستعرض الكوهجي المزايا التنافسية التي تقدمها البحرين للمستثمرين، مؤكدًا أن البحرين تتمتع بإمكانات كبيرة في قطاعات مثل الألمنيوم، والذهب، والميثانول، والصناعات التحويلية، حيث توفر هذه القطاعات فرصًا غير مستغلة يمكن أن تعزز التعاون التجاري بين الجانبين.

وأشار الكوهجي إلى أن الأسلاك المصنوعة من الألمنيوم «غير السبائكي ٧ مم» تعد المنتج البحريني الأول الذي يتمتع بإمكانات تصدير غير مستغلة إلى الهند، بفجوة تصدير تصل إلى ٧٣ مليون دولار، تليها سبائك الألمنيوم غير المشغولة بإمكانات تصدير ٥٤ مليون دولار، ثم اليوريا بفجوة تصدير تبلغ ٤٤ مليون دولار، كما تشمل الصادرات البحرينية المحتملة الذهب، والميثانول، والمنتجات الصناعية المتخصصة.

أما على مستوى الواردات فقد أشار الكوهجي إلى أن الأدوية تعد أعلى سلعة ذات إمكانية استيراد غير مستغلة، بفجوة تبلغ ٧٤ مليون دولار، تليها الموصلات الكهربائية (١,٠٠٠ فولت) بإمكانات استيراد ٢٢ مليون دولار، ثم أجهزة الهاتف وأجهزة نقل الصوت أو الصور بفجوة استيراد تصل إلى ١٩ مليون دولار، كما يمكن للبحرين زيادة وارداتها من المجوهرات، وخامات ومركزات الحديد غير المتكتلة، والمنتجات القطنية، والأرز، ما يعزز التكامل التجاري بين البلدين.

وفي ختام الملتقى شدد الكوهجي على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في البحرين والهند لاستكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، وتعزيز الشراكات الاقتصادية، كما أعرب عن شكره للجهات المنظمة والمشاركين، مؤكدًا أهمية استمرار مثل هذه الفعاليات لدفع العلاقات التجارية البحرينية الهندية نحو مزيد من الازدهار والتوسع.

استراتيجيات التجارة الحرة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

تُعد التجارة الحرة أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث تسهم في تعزيز التدفقات التجارية، وجذب الاستثمارات، وتحفيز الابتكار في القطاعات الإنتاجية. وبالنسبة إلى البحرين، التي تتمتع بموقع استراتيجي كمركز تجاري إقليمي، يشكل تطوير سياسات التجارة الحرة وتوسيع نطاق الاتفاقيات التجارية ركيزة أساسية لتعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.

إن تعزيز التجارة الحرة يتطلب استراتيجيات متكاملة تركز على تقوية العلاقات الاقتصادية مع الأسواق العالمية، وتسهيل حركة البضائع والخدمات، وخلق بيئة تنظيمية مرنة تدعم أنشطة الشركات والمستثمرين. ومن خلال تطوير اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف يمكن للبحرين توسيع فرصها التجارية، ما يفتح المجال أمام الشركات المحلية للوصول إلى أسواق جديدة، ويزيد من جاذبية المملكة كوجهة استثمارية.

لكن تحقيق أقصى استفادة من التجارة الحرة لا يعتمد فقط على توقيع الاتفاقيات، بل يتطلب تطوير البنية التحتية اللوجستية والتكنولوجية لضمان انسيابية العمليات التجارية. إن إنشاء مناطق حرة متكاملة ومتطورة، مع تعزيز دور الموانئ الذكية والخدمات اللوجستية الرقمية، يسهم في تسهيل تدفق السلع وتقليل التكاليف التشغيلية، ما يجعل البحرين أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

إحدى الركائز الأساسية لدعم التجارة الحرة هي الاستثمار في القطاعات التصديرية، مثل الصناعات التحويلية المتقدمة والتكنولوجيا المالية والخدمات اللوجستية. وعبر تقديم حوافز استثمارية مستهدفة لهذه القطاعات يمكن للبحرين زيادة قيمة صادراتها وتعزيز التنويع الاقتصادي، ما يقلل من الاعتماد على قطاع واحد ويضمن استدامة النمو على المدى الطويل.

وعلاوة على ذلك، فإن تطوير استراتيجيات للتكامل بين التجارة الحرة والاقتصاد الرقمي يمكن أن يكون خطوة محورية في تعزيز الإنتاجية الاقتصادية. إن دعم الشركات الناشئة في مجالات التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية يفتح آفاقاً جديدة أمام القطاع الخاص، ويخلق فرصاً جديدة للاستثمار والتوسع، ما يعزز من مكانة البحرين كمركز رئيسي في التجارة الإقليمية والعالمية.

وفي ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة تظل التجارة الحرة أداة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تتيح للدول الصغيرة مثل البحرين فرصاً أكبر للنمو والتوسع. ومن خلال تبني استراتيجيات مبتكرة لزيادة الكفاءة التجارية، وتعزيز الشراكات الدولية، ودعم القطاعات التصديرية، يمكن للبحرين تعزيز مكانتها كمركز اقتصادي تنافسي يحقق الاستدامة والازدهار على المدى البعيد.

بقلم: رجل الأعمال
المهندس إسماعيل الصراف

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

«بنفت» تستضيف وفدا رفيع المستوى من مصرف لبنان لبحث سبل التعاون بين الجانبين

استقبلت شركة بنفت، الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وخدمة المعاملات المالية الإلكترونية في مملكة البحرين، وفدًا رفيع المستوى من مصرف لبنان برئاسة الدكتور وسيم منصوري حاكم مصرف لبنان، والسيد بشير يقظان نائب الحاكم، وذلك في المقر الرئيسي لشركة بنفت في البحرين. كما حضر الاجتماع السيدة حصة السادة المدير التنفيذي للعمليات المصرفية في مصرف البحرين المركزي، مؤكدين التزام البحرين بتعزيز العلاقات الوطيدة في قطاع الخدمات المالية في المنطقة.

ركز الاجتماع على بحث مجالات التعاون المحتملة بين البحرين ولبنان، مع الاستفادة من خبرة شركة بنفت في توفير الحلول المالية الرقمية، ودورها المحوري في تطوير منظومة التكنولوجيا المالية في المملكة. وقد أكدت المباحثات بين الطرفين أهمية تبادل المعرفة والخبرة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي ودعم الحلول المبتكرة في المنطقة.

وخلال الزيارة، استعرض عبدالواحد الجناحي، الرئيس التنفيذي لشركة بنفت، رحلة الشركة وإنجازاتها على مدى السنوات الماضية، مسلطًا الضوء على أهم العوامل التي أسهمت في نجاح العديد من المشاريع الوطنية. وقد أكد السيد عبدالواحد دور شركة بنفت الفعال في دعم رحلة التحول الرقمي لمملكة البحرين فيما يتعلق بالخدمات المالية.

وعبّر عبدالواحد عن سعادته بهذه الزيارة قائلا: «يسعدنا استقبال الوفد رفيع المستوى من مصرف لبنان. هذا الاجتماع يمثل خطوة مهمة في إطار تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين البلدين الشقيقين. وإننا نتطلع إلى تضافر جهودنا لاكتشاف الفرص الجديدة ودعم الابتكار في الخدمات المالية.»

من جانبه، أكد الدكتور وسيم منصوري حاكم مصرف لبنان أهمية هذه الزيارة قائلا: «لقد أتاحت لنا هذه الزيارة فرصة التعرف على إنجازات المملكة في مجال التكنولوجيا المالية، وبحث سبل التعاون المشترك بين الجانبين. كما أود الإشادة بالدور الفعال الذي تلعبه شركة بنفت في دعم القطاع المالي في البحرين، ونتطلع إلى التعاون في المستقبل لتعزيز العلاقات الوطيدة بين البلدين».

وفي ختام الزيارة، قام الوفد بجولة في مقر شركة بنفت، حيث تم استعراض الخدمات والحلول المبتكرة التي تقدمها الشركة والتي تسهم في تعزيز المكانة الرائدة لمملكة البحرين في مجال الخدمات المالية الرقمية.

الدولار يهبط إلى أدنى مستوى في ٢٠٢٥ بفعل البيانات والرسوم

انخفض مؤشر الدولار إلى أدنى مستوى له هذا العام، متأثرا بضعف بيانات مبيعات التجزئة وانعدام اليقين بشأن سياسة الرسوم الجمركية الأمريكية، مما زاد من الشكوك حول قدرة العملة الأمريكية على تحقيق مزيد من المكاسب.

تراجع مؤشر بلومبرغ للدولار الفوري بنسبة ٠,٥٪ يوم الجمعة، مسجلاً أدنى مستوى له خلال الجلسة، بعدما عززت بيانات مبيعات التجزئة الضعيفة لشهر يناير التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيخفض أسعار الفائدة بشكل أكثر مما كان متوقعا هذا العام.

في المقابل، واصل اليورو مكاسبه لليوم الرابع على التوالي، ليصل إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أسابيع، بعد يوم من تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن الرسوم الجمركية والتي لم تتضمن أي تدابير وشيكة ضد الدول الأوروبية.